قالت العرب

أرامقُ اختضاضَ نصلهِ الماسِّيِّ / ريثما أعشُو .. لبُرهةٍ أو .. برهَتَيْنِ / لَحظتها ينهَلّ، بغتَةً / فيشطرُنِي .. إلى نصفَيْنِ / نصفٌ هُناك، في ملكوتِ وهمِهِ، يموتُ مَرَّتَيْنِ / ونصفٌ هُنا يموتُ بَينَ .. بَيْنْ!

المشهد

العدد 312 السنة الحادية عشرة- الأحد 27 مارس 2022م - 24 شعبان 1443هـ

قفزات متتالية لمؤشرات التضخم.. وخبراء يتوقعون موجات تضخم جديدة

هل تنجح الحكومة فى لجم «غول الأسعار»؟

- أحمد شوقي: ارتفاع الأسعار موجة عالمية ومصر ستنجح فى المواجهة كما حدث مع كورونا

- عبدالنبى عبدالمطلب: اجراءات الحماية تساهم فى موجة تضخم جديدة ولن تعمل على خفضها

تشهد أسواق العالم ومنها مصر ارتفاعات غير مسبوقة فى معدلات التضخم، ساهمت فى تفاقمها الحرب الروسية الأوكرانية، إذ تشهد أسعار السلع الأساسية ، خصوصا الغذائية منها، زيادات غير مسبوقة جراء نقص المعروض وزيادة الطلب.

واضطرت الحكومة فى مصر إلى رفع الفائدة وتحريك سعر الدولار، فى محاولة من جانبها لكبح جماح التضخم، بعدما سجلت اسعار السلع كافة فى الأسواق ارتفاعات كبيرة، خصوصاً اسعار القمح والذرة والدقيق والزيوت بكافة أنواعها إلى جانب أسعار السلع غير الأساسية مثل السلع المنزلية.

وخلال الأيام القليلة الماضية، أعلنت الحكومة عن حزمة من اجراءات الحماية الاجتماعية لمحدودى الدخل، منها اقرار العلاوات الدورية وزيادة المعاشات قبل موعدها المقرر، إلى جانب التوسع فى منافذ توزيع السلع بأسعار مخفضة، وتحديد أسعار الخبز غير المدعم.

وهنا تثار تساؤلات: هل تفلح الاجراءات الحكومية الأخيرة فى كبح جماح التضخم؟ وما هى أسباب ارتفاعات الأسعار، خصوصاً وأن مصر بعيدة عن الأزمة الروسية الأوكرانية؟ وماهى الحلول للخروج من أزمة التضخم المرتقع؟

بحسب الاحصاءات الرسمية، ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوى له فى ٣١ شهرا خلال شهر فبراير الماضي، إذ تسببت ارتفاعات الأسعار العالمية فى تسارع تكلفة المواد الغذائية المحلية بمعدل لم يحدث منذ أكثر من ٣ سنوات، وأظهرت البيانات ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ٨,٨٪ الشهر الماضى على أساس سنوي، مسجلا أعلى مستوى له منذ يوليو ٢٠١٩، بينما بلغ معدل التضخم الشهرى أعلى مستوى له فى ١٦ شهرا عند ١,٥٪.

وسجل تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى مستوى له منذ نوفمبر ٢٠١٨، إذ ارتفع بنسبة ١٧,٦٪ على أساس سنوي، مقابل ١٢,٤٪ فى يناير، مع الزيادات الكبيرة التى شهدتها الخضروات والزيوت واللحوم بشكل رئيسي، وفقا لما أظهرت البيانات، وتشكل المواد الغذائية والمشروبات الوزن الأكبر فى سلة السلع المستخدمة لقياس تضخم الأسعار.

وساهم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فى الأيام الأخيرة لشهر فبراير، والمستمرة حتى الآن، والعقوبات الغربية على روسيا ، فى ارتفاع أسعار عدد من السلع العالمية وعلى رأسها سلع أساسية غذائية والمعادن والطاقة، وهو ما انعكس على أسعار بعض السلع فى مصر .

موجة ثانية

الخبير الاقتصادى ، د. عبدالنبى عبدالمطلب ، يرى أن التضخم فى مصر هو تضخم مستورد، فأزمة كورونا خلال العامين الماضيين أدت إلى إغلاق شامل على مستوى العالم، وكانت الدول ذات الدخل المرتفع والتى تتميز بمعدلات انتاج مرتفعة سواء فى المحاصيل الزراعية أو فى المنتجات الصناعية قد أغلقت بشكل شبه كامل، فانخفض انتاجها وبالتالى شحت السلع من محاصيل ومنتجات من الأسواق، وحتى مدخلات السياحة التى كانت تدر عائدًا جيداً.

نتيجة لذلك انخفض عرض السلع والخدمات على المستوى العالمى فارتفعت الأسعار، ونظرًا لأن مصر شريك أساسى لأوروبا وأمريكا من حيث الواردات، فقد انتقل التضخم من هذه الدول إلى مصر، وبدأت الأسعار فى الارتفاع وارتفعت معها معدلات التضخم.

ويضيف أن المواد الغذائية واللحوم ومواد البناء والتبغ (السجائر) والنفط بمشتقاته، كانت من أبرز السلع التى شهدت ارتفاعاً فى أسعارها ، لكن ما كان مفاجئاً وغير متوقع أن يشهد قطاع المحاصيل الزراعية خصوصاً الخضر والفاكهة ارتفاعات كبيرة فى الأسعار، خاصة القمح (الدقيق) والطماطم والبطاطس والخضراوات، وهى سلع فى العادة متوفرة فى السوق بشكل يتناسب مع الطلب، بل فى بعض الأحيان كانت تنخفض أسعارها بشكل كبير، وكان من المتوقع أن يكون الإنتاج وفيراً ولا ترتفع الأسعار، لكن ما حدث أن الأسعار زادت بنسبة ٥٠٪ خلال هذا الموسم مقارنة بأسعار العام الماضي.

وفى محاولة من جانب الحكومة لامتصاص صدمة انخفاض قيمة الجنية أمام الدولار، قررت صرف زيادات فى الأجور والمعاشات فى إطار حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية، بقيمة إجمالية بلغت ١٣٠ مليار جنيه.

وتقرر زيادة العلاوة الدورية للموظفين بنسب تتراوح ما بين ٨٪ و ١٥٪ من الأجر الأساسي، بحد أدنى ١٠٠ جنيه شهريا ويصل إلى ٤٠٠ جنيه فى الدرجات الوظيفية الأعلى، وذلك بداية من شهر ابريل المقبل، وترى وزارة المالية أن القرار سيسهم فى التعامل مع تداعيات التحديات الاقتصادية ومعدلات التضخم.

غير أن عبدالمطلب يرى أن هذه الإجراءات التى اتخذتها الحكومة ستساهم فى موجة ثانية من ارتفاع الأسعار، وموجة أخرى من ارتفاع معدل التضخم، خاصة أن زيادة المرتبات تأتى بعد إقرار تخفيض فى قيمة الجنية المصرى بنسبة تقترب من ١٥٪، وقد استجابت الأسواق مباشرة لهذا التخفيض فارتفعت غالبية السلع بنسبة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٤٠٪، وإذا كانت زيادة المرتبات المتوقعة ستكون بنسبة ١٣٪ فإنها لن تغطى الفجوة التضخمية الموجودة حاليًا، ولذلك من المتوقع أن يرتفع التضخم لرقمين وليس رقم واحد، أى سيرتفع إلى مستويات أعلى من ١٠٪.

وحتى الآن لا يزال معدل التضخم السنوى عند النطاق المستهدف الذى وضعه البنك المركزى لمعدل التضخم السنوى عند مستوى ٧٪ (بزيادة أو نقصان ٢٪) فى المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢.

محاولة للسيطرة

لكن فى المقابل تتوقع خبيرة أسواق المال رضوى السويفي، رئيسة قطاع البحوث بشركة الأهلى فاروس لتداول الأوراق المالية، ارتفاع التضخم إلى أعلى من مستوى ٩,٥٪ خلال الفترة من مارس وحتى يونيو، وقد يصل إلى حدود ١٠٪ فى يوليو، وأكثر من ١١٪ فى أغسطس، إلى أن تستقر المعدلات نسبيا لتتراوح بين ١٠ و١١٪ على أساس سنوى خلال الفترة من سبتمبر وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢.

وتضيف :» هذه التوقعات تأتى فى إطار تمرير الشركات الارتفاعات فى تكلفة المنتجات للمستهلك بعد زيادة أسعار السلع العالمية ومدخلات الإنتاج، وانتهاء مخزون الشركات من هذه المواد الخام بأسعار رخيصة منذ عام ٢٠٢٠، وذلك منذ الربع الرابع من عام ٢٠٢١ وبدء الشراء بالأسعار المرتفعة».

وتتابع بأن تحريك سعر الصرف كان متوقعاً ويمثل القيمة العادلة للجنيه، مضيفة أن السبب فى تحريك سعر الصرف هو أن قيمة الجنيه تعكس فترات العرض والطلب، وكانت هناك ضغوط بسبب جائحة كورونا، وسياسة التشديد النقدى فى العديد من الدول، وازدادات هذه الضغوط بسبب الأزمة الروسية والأوكرانية على الأسواق الناشئة ومنها مصر.

لذلك كان من الطبيعى المحافظة على الاحتياطى المصرى من النقد الأجنبى وتحريك الجنيه بما يوازى تحركات العرض والطلب.

وعللت السويفى قرار المركزى برفع سعر الفائدة ١٪ كمحاولة للسيطرة على الارتفاع المحتمل فى التضخم، كما أن دول العالم ترفع أسعار الفائدة حفاظاً على أسعار الفائدة الحقيقة، ومن هنا تأتى شهادات الادخار المرتفعة التى طرحها كل من البنك الأهلى المصرى وبنك مصر، لسحب السيولة من السوق وتشجيع الناس على الادخار بالجنيه المصري، وتعويض المدخرين عن الارتفاع المحتمل فى التضخم، والمحافظة على فائدة حقيقة تنافسية فى مصر.

وحول أثر القرارات على التضخم، ترى أن التضخم كان سيرتفع فى كل الأحوال بسبب ارتفاع أسعار السلع العالمية ، وليس رفع أسعار الفائدة أو تحرير سعر الصرف، كما أن السبب وراء عدم ملاحظة ارتفاع التضخم فى وقت سابق هو أن المصنعين فى مصر كان لديهم مخزون يكفى لقرب السنة وأوشك على الانتهاء خلال الربع الأخير من العام الماضي.

موجة عالمية

من جانبه، يرى الدكتور أحمد شوقى ، الخبير المصرفي، أن التضخم يعد موجة عالمية جاءت بعد جائحة كورونا، بسبب تعطيل سلاسل الإمداد، التى انتعشت بعدها لفترة قصيرة إلى أن جاءت الحرب الروسية الأوكرانية، وكان من المتوقع اتخاذ البنك الفيدرالى الأمريكى قرارا برفع سعر الفائدة فى البنوك، لأن معدلات التضخم وصلت إلى ٧٪، وهو رقم كبير لم تصل إليه الولايات المتحدة منذ ٤٠ عاما.

ويضيف أن الدولة المصرية تعمل باستراتيجية النمو المتسارع للتخفيف من تداعيات تأخر سلاسل الإمداد وموجة التضخم العالمية ذلك أن ٣٥٪ من الارتفاع فى معدلات التضخم قادم من الخارج، ولاتزال مصر فى حدود آمنة حتى الآن.

ويؤكد الخبير المصرفي، أن الدولة المصرية احتوت قبل ذلك تداعيات أزمة كورونا وحققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة تم تسجيلها على أنها ثانى معدل نمو على مستوى العالم، موضحا أن الإجراءات التى تتخذها القيادة السياسية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية ، مثل منع التصدير، تعتبر ناجعة.

تقرير- عبدالرحمن قطب

- رضوى السويفي: التضخم يصل إلى اعلى مستوى فى يونيو ومحاولات لتخفيف أعباء المواطنين

والمعاشات قبل الموعد...التوسع فى منافذ السلع المخفضة...تحديد أسعار الخبز

مع ارتفاع الدولار والنفط .. اجتماع لجنة التسعير قريبا لإقرار التعرفة الجديدة

خبراء: توقعات بزيادة أسعار المنتجات البترولية إلى الحد الأقصى

5.3 مليار دولار تكلفة فاتورة استيراد البنزين والسولار فى 2021

تعقد لجنة التسعير التلقائى للوقود اجتماعها القادم بداية من أول أبريل لتحديد قرارها بشأن الأسعار الجديدة للبنزين والسولار، التى سيتم تطبيقها خلال الربع الثانى من العام الجاري، وسط توقعات عدد كبير من الخبراء بإقرار زيادة جديدة فى الأسعار، بعدما تجاوز سعر برميل النفط عالمياً ١٠٠ دولار إثر الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا.

وأقرت لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية فى ٤ فبراير الماضي، زيادة أسعار البنزين بأنواعه ٢٥ قرشاً وثبتت سعر السولار، إذ تم تعديل سعر بيع منتجات البنزين بأنواعه الثلاثة إلى ٧,٢٥ جنيه للتر بنزين ٨٠ و٨,٥٠ جنيه للتر بنزين ٩٢ و٩,٥٠ جنيه للتر بنزين ٩٥ وتثبيت سعر السولار عند ٦,٧٥ جنيه للتر.

وتجتمع اللجنة كل ٣ أشهر لتحديد أسعار المواد البترولية، على ألا تتجاوز نسبة التغير فى سعر بيع المستهلك ١٠٪ ارتفاعاً وانخفاضاً عن سعر البيع الساري، وتاخذ فى اعتبارها العديد من المعطيات والعوامل التى تقوم بدراستها قبل تحديد قرارها، أبرزها أسعار النفط العالمية وتكاليف الإنتاج والتشغيل والنقل وسعر صرف الجنيه أمام الدولار وغيرها من العوامل الأخرى.

وتعتبر لجنة التسعير التلقائى للمنتجات البترولية، المعنية بمتابعة وتنفيذ آليات تطبيق التسعير التلقائى للمنتجات البترولية بشكل ربع سنوى فى مصر، ومنذ تشكيل اللجنة عام ٢٠١٩، اتخذت نحو ١٠ قرارات، تم تخفيض الأسعار فى مرتين، وتثبيتها ٤ مرات، ورفعها فى ٤ مرات.

وتستورد مصر ٢٥-٣٠٪ من احتياجاتها من البنزين والسولار بقيمة ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، ومع زيادات أسعار الخام اشتعلت أسعار المشتقات النفطية بالتبعية، وارتفاع سعر الدولار، وهو ما يرفع فاتورة الاستيراد؛ ما سينعكس بالتبعية على تكلفة توفير المشتقات محلياً، والتأثير على قرارات لجنة تسعير الوقود الفترة المقبلة.

وقال مصدر حكومي، إن اللجنة الخاصة بتحديد ومتابعة آلية التسعير التلقائى للمواد البترولية، ستعقد اجتماعها لتحديد أسعار المواد البترولية للربع الثانى من العام الحالى (أبريل-يونيو)، فى بداية الشهر المقبل، مضيفا:» اللجنة ستناقش التقرير الخاص بأسعار البترول العالمية والتى تتجاوز حاجز ١١٠ دولارات للبرميل حالياً، لاتخاذ القرار النهائى الخاص بأسعار المواد البترولية تمهيداً لعرض قرار وزيرى البترول والمالية، على رئيس مجلس الوزراء لإصدار القرار النهائى بتحديد أسعار المواد البترولية الجديدة».

ويتوقع المصدر زيادة أسعار المنتجات البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وسعر الصرف، مضيفاً أن التقرير سيتضمن تغير أسعار البترول العالمية، حيث سيتم حساب متوسط سعر النفط العالمى خلال الربع المنتهى فى مارس الحالي، للاسترشاد به، بالإضافة إلى تغير أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه.

ويتابع أن قرار اللجنة سيكون متوافقا مع قرار رئيس الوزراء بألا تتجاوز نسبة التغير فى سعر بيع المستهلك ١٠٪ ارتفاعا وانخفاضا عن سعر البيع الساري.

يقول الدكتور وليد جاب الله، عضو الجمعية المصرية للإحصاء والاقتصاد والتشريع، إنه فى ظل قفزات أسعار النفط عالمياً، وقرار البنك المركزى بالسماح للدولار بهامش من الارتفاع، ستكون هناك زيادة فى أسعار البنزين.

وتتوقع منى بدير، محلل الاقتصاد الكلى ببنك الاستثمار برايم، أن تتجه لجنة تسعير المنتجات البترولية إلى زيادة متتالية فى أسعار المحروقات محليًا حتى نهاية العام، فيما يقول الدكتور رمضان أبو العلا، خبير بترولي، بأن اللجنة ستقوم بتحريك أسعار البنزين خلال اجتماعها المقبل، وذلك بعد قرار البنك المركزي، بتحريك سعر الفائدة بـ ١٠٠ نقطة على الإيداع والاقتراض والائتمان والخصم، بجانب رفع سعر رفع الدولار.

ويضيف أن تحديد سعر البنزين والمنتجات البترولية يرتبط بسعر الدولار والذى شهد ارتفاعا، كما زاد سعر الخام برنت منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وزادت تكلفة الإنتاج، وهو ما يعنى أن العناصر الثلاثة فى حالة زيادة، ولذلك لابد من رفع سعر المنتجات البترولية فى مصر قريبا.

ويتوقع ألا تكون أكثر من ١٠٪، كما هو مقرر باللجنة، ولن تكون على منتج واحد فقط، بل ستكون على كافة المنتجات من بنزين بأنواعه وسولار وغيره.

ومن جانبه، يتوقع محمد عطا، خبير اقتصادي، ارتفاع أسعار المشتقات البترولية خلال الفترة القادمة ومن أهمها أسعار البنزين.، موضحاً أن نسبة صعود سعر الدولار وصلت لـ١٧٪، بالتزامن مع التحرك السعرى لأسعار النفط خارجيا وصعودها، نتيجة الحروب الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا، ونقص الإمدادات.

ويضيف، أن سعر النفط يرتفع من جديد وربما يتجاوز ١٤٠ دولارًا أو أكثر، نتيجة التوترات بين السعودية والحوثيين.

ويرى مدحت يوسف، نائب رئيس هيئة البترول الأسبق، أن الفجوة زادت مع زيادة التكلفة وتحريك سعر الدولار، موضحاً أنه نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، زاد سعر النفط فى الموازنة المصرية بقيمة ٤٠ دولارًا، عن خام برنت مما نتج عنه الزيادة الماضية.

ويضيف، أن سعر الدولار ينعكس على المعادلة السعرية، ولذلك فلا محالة من تطبيق الحد الأقصى لجميع المنتجات البترولية بلا استثناء.

تقرير – رامى الحضري

محمد عطا

مدحت يوسف

منى بدير

وليد جاب الله